مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٤٩

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١٢/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غراف زو رانتزو	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أوبلجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/473)

95-85577

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/473)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبريا) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقة A/1995/473.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/521 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بُل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد توجتم اضطلاعكم الناجح جدا بواجبكم، سيدي، بأداء باهر كرئيس لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وعشية مغادرتكم أود أن أنضم إلى العديد من زملائكم متمنيا لكم كل نجاح في جهودكم في المستقبل. فالطريقة البارعة التي ترأستم بها أعمال المجلس دليل على خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الرائعة كدبلوماسي.

وسلفكم الموقر، السفير مريميه، جدير أيضا بتهانينا على قيادته الفعالة للمجلس ابان شهر أيار/مايو.

ويود وفد ليبريا أن يشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره المرحلي الحادي عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والوارد في الوثيقة S/1995/473 المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وإن ليبريا حكومة وشعبا تقدر عميق التقدير اهتمامه الدائم ومساهمته في التوصل إلى حل سلمي للصراع في ليبريا. وتقرير الأمين العام يوفر تقييما مفصلا لعملية السلام، بأوجه نجاحها وفشلها، ويقدم ملاحظات وتوصيات لكي ينظر فيها مجلس الأمن.

وإننا نؤيد تأييدا كاملا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وننضم إلى ندائه الموجه إلى الدول الأعضاء كي تسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا من أجل مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبخاصة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية الذي يقوم بمهام حفظ السلم، في اضطلاع الجماعة بمهامها الجسيمة في ليبريا.

وإن اقتراح الأمين العام بتمديد الولاية له ما يبرره في ضوء العديد من التطورات الايجابية في عملية السلام: أي القدر الكبير من الاتفاق الذي تحقق بين الفصائل الليبرية الذي اعترف به رؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية خلال اجتماع القمة الذي عقدوه في أبوجا، في جمهورية نيجيريا الاتحادية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥؛ والزيارة التي قام بها إلى نيجيريا السيد شارلز تايلر، زعيم الجبهة الوطنية الليبرية؛

وتولي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية مؤخرا السيطرة الادارية على منطقتين فرعيتين سياسيتين اضافيتين في البلاد وتحديدهما كمناطق آمنة؛ واتخاذ خطوات لتطهير الألغام البرية على الطريق الرئيسي بين مونروفيا وغبارنغا، وذلك تنفيذا لأحد الشروط الهامة في عملية نزع السلاح.

وهــــذه تطورات مشجعة؛ بيد أننا ندرك التقدم البطيء جدا فـــي عملية السلام وما ينتج عن ذلك من تكاليف باهظة بالنسبة للمجتمع الدولي، وخصوصا الدول الأعضاء في الجماعـــة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي تواصل الاحتفاظ بقوة حفظ السلم في ليبريا. إن الافتقار الواضح لزعماء الفصائل المتحاربة إلى العزم على الوفاء بتعهداتهم أثار المزيد من الشكوك لدى المجتمع الدولي وكذلك لدى الشعب الليبري حول توفر الارادة السياسية والنية لديهم على انهاء الحرب.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن الطلبات المستمرة من جانب المجتمع الدولي لكي يضع زعماء الفصائل حدا للحرب ولمعاناة الشعب الليبري قد سهلت التقدم المحرز في عملية السلام حتى الآن. فبدون ممارسة الضغط والدعم الفعال من جانب الأمم المتحدة، لكان الصراع الليبري قد تحول منذ أمد طويل إلى حالة من الفوضى. ولهذا يحث وفد بلدي على اعادة النظر في أي إجراء من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يوصي بالتخلي عن ليبريا. فاجراء كهذا سيزيد من جرأة الفصائل المتقاتلة فتتهافت على استخدام الأسلحة والارهاب لتحقيق غاياتها السياسية على حساب المزيد من معاناة الشعب الليبري.

وهناك عدة تدابير هامـــة لـــم تنفذها الفصائل الليبرية، بما في ذلك تنصيب مجلس الدولة واقرار وقف شامل لاطلاق النار، والفصل بين القوات ونزع سلاح المتقاتلين. وهناك مسألة أخرى تبعث على القلق الدائم تتمثل في انتهاك بعض الدول الأعضاء لحظر الأسلحة المفروض علي ليبريا من جانب مجلس الأمن في ١٩٩٢.

إن الوفد الليبري يجدد نـــداءه لزعماء الفصائل المتحاربة كي ينفذوا دون مزيد من التأخير القرارات التي ذكرتها. ولقد دللت الخبرة على أن هذه المشاكل، التي تبدو مستعصية على الحـــــل، يمكن حلها بفضل المشاركة الفعالة للأمم المتحدة. ولذلك فإن أملنا الوطيد هو أن تبقي هذه المنظمة على التزامها تجاه ليبريا حتى يتم تحقيق سلام حقيقي.

ونود أن نعـــرب عن عميـــق تقديرنا لجميع الدول الأعضاء، وبخاصــــة للدول الأعضاء فـــي الجماعـــة الاقتصادية لدول غـــرب افريقيا، وللمنظمات غير الحكومية على ما قدمته من دعم، وإننا نناشد مواصلة تقديم المساعدة الانسانية لليبريا. وفي هذا الصدد، نؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس الآن ونحث على اعتماده بالاجماع.

إن التطلع المشروع للشعب الليبري إلى العيش في ظل السلام واعادة بناء حياته بعد حرب أهلية مدمرة هو حق انساني أساسي يجب ألا يُحرم منه. ونعتقد أن هذه المنظمة ستواجه في المستقبل المنظور تحديات متزايدة جراء مشاكل من هذا القبيل ويقع عليها التزام أدبي بأن تظـــل عازمــــة علـــى أن تدفع قدما السلام والتنمية والرفاه لجميع الشعوب. وإن انسانيتنا المشتركة وتكافلنا المتبادل لا يفرضان علينا أقل من ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القـــرار المعـــــروض عليه. ومالم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أيواه (نيجريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقـــرير الأميـــن العام المرحلـــي الحـــادي عشر (S/1995/473) المؤرخ في ١٠ حزيران/يونيــه ١٩٩٥، عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يعطي صورة قاتمة وباعثة على الاكتئاب للوضع الراهن في ليبريا. فهو يؤكد، على وجه التحديد، على استمرار الصعوبات السياسية والعسكرية والإنسانية التي تواجه البلد، وعلى

ضرورة استكشاف المزيد من الوسائل لدفع عملية السلم قدما.

ومع ذلك، علينا أن ننوه رسميا بقيمة الجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل دفع عملية السلم قدما في ليبريا، بما في ذلك مؤتمر القمة الأخير للجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والذي عقد في أبوجا، نيجيريا في الفترة من ١٧ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وبالرغم من عدم تمكن مؤتمر القمة هذا من تسجيـــل الطفرة المتوقعة في جميع جوانب الأزمة السياسية الليبرية، فإننا نرى أنه أسفر عن التوصل الى اتفاقات جوهرية بشأن عدد من القضايا الخلافية بما فيها تنصيب مجلس الدولة. وعلاوة على ذلك، أكد هذا المؤتمر من جديد على التزام رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمساعدة الشعب الليبري على إقرار السلم في بلده وتصميمهم على مساعدته في ذلك.

وفي الوقت الذي يسلم فيه وفد بلدي بالتقدم المحدود الذي تحقق في أبوجا، لا يسعه إلا أن يعلن من جديد خيبة أمله إزاء عجز الفصائل الليبرية والقادة السياسيين عن الارتقاء فوق طموحاتهم الفردية، من أجل مصلحة أسمى تتمثل في تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية، وذلك بإلزام أنفسهم بتنفيذ الاتفاقات التي توصلوا اليها ووقعوا عليها - من كوتونو الى أكرا مرورا باكوسومبو. وكما قلنا في مناسبات عدة، نرى أنه من الصحيح والغني عن البيان أن الفصائل الليبرية والقادة السياسيين في ليبريا هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن إيجاد حل دائم لأزمتهم السياسية.

إن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي لا يمكن أن تكون سوى جهود محفزة ومكملة لجهود الليبريين أنفسهم. لذا، يتعين على الليبريين أن يغتنموا الفرصة السانحة التي يتيحها الـــزخم الإيجابي الحالي لعملية السلام وما يقدم اليهم من تعاون مـــن جانب المجتمـــع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيـــا، ولا سيما عن طريق فريق رصـــد وقف إطـــلاق النار التابـــع للجماعة الاقتصادية.

إننا نفخر بأن نعلن أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمثل مبادرة فريدة من نوعها من جانب منظمة دون إقليمية في نطاق الترتيبات الاقليمية لإدارة الأزمة وحسم الصراع في حالة لا تهدد بقاء بلد ما فحسب بل والسلم والأمن الاقليميين والدوليين. وهذا دون شك تجسيد عملي لما توخاه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من تعاون بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وقد كانت مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا محاولة استباقية لتلافي الفوضى وزعزعة الاستقرار بل والدمار التام لبلد ما. وهذا إسهام له مغزى في عملية السلام في ذلك البلد. ونحن متأكدون من أنه لولا تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الذي جاء في الوقت المناسب لأصبح تاريخ ليبريا اليوم مختلفا اختلافا بينا. ومن ثم، فهذه الجهود جديرة بالاعتراف بها وتشجيعها ومؤازرتها مؤازرة تامة، لا تأويلها أو عرضها بطريقة توحي بأنها تشكل عقبة في طريق عملية السلام. وفي هذا السياق، نرى أن تضافر جهود جميع المعنيين والتوفيق بين وجهات نظرهم أمر له ميزته في السعي لإيجاد حلول للمسألة الليبرية.

أما بالنسبة لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فقد كان وفدي يأمل فـي تجديد هـــذه الولاية على الأقل لمدة ثلاثة أشهر، وحتى ٣٠ أيلـــول/سبتمبر ١٩٩٥، كما أوصى الأمين العام في تقريره. إذ أننا نرى أن هذا الإطار الزمني هو الحد الأدنى المطلـــوب لكي تفي الأطراف الليبرية بالكامل بالالتزامات الجديدة التي قطعتهـــا علـــى نفسها فـــي أبـــوجا، وكذلك لتمكين المشاورات الجارية حاليا في المنطقة دون الاقليمية، بما فيها المؤتمر المزمع عقده لوزراء خارجية لجنة التسعة، من أن تؤتي ثمارها. وفي رأينا، إن أي تقصير بلا مسوغ في المدة، من شأنه أن يرسل برسالة سلبية الى الفصائل في ليبريا ويمكن أن يسفر عن استئناف حرب الأشقاء على نطاق شامل.

إن أهمية وجود بعثة مراقبـــي الأمـم المتحدة في ليبريا لا ترجع فقط الى مستوى قوتها، التي كنا نود أن نراها في أوجها، بقدر ما ترجع الى ما لها من أثر رمزي ونفسي، بوصفها مظهرا من مظاهر اهتمام الأمم المتحدة ومشاركتها المستمرين في عملية السلام الليبرية. وأي انسحاب متعجل أو تخفيض لقوام تلك

البعثة سيكون بمثابة إرسال رسالة خاطئة الى الشعب الليبري والبلدان الأخرى في المنطقة دون الاقليمية وسيعطي انطباعا بأن الأمم المتحدة تتخلى عن ذلك الشعب في وقت الشدة. ومما يشجعنا أن الأمم المتحدة ليست لديها مثل هذه النية، على الأقل في الوقت الراهن.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك هو أن دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا يمكن أن يتجسد ويتسق إلا اذا تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بالكامل في الاقليم. وبالتالي، لا بد من مساعدة تلك الجماعة بالموارد السوقية والمالية حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها. فاذا كان حضور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا غير مؤثر، فإن دور وفاعلية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيقيدان على نحو خطير هناك. ونحن بحاجة الى تفادي مثل هذا الاحتمال.

وإذ نتوقع استمرار وجود الأمم المتحدة وإنعاشه في ليبريا، اسمحوا لي أن أعلن أن حكومة بلدي على أهبة الاستعداد، جنبا الى جنب مع غيرها من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، للمشاركة في المشاورات التي يعتزم الأمين العام اجراءها قبل تقديم توصياته الى مجلس الأمن عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ولا تزال الأزمة السياسية التي لم تحسم في ليبريا تثير قلق وانزعاج المنطقة دون الاقليمية. لذا، نطلب من الفصائل الليبرية والقادة السياسيين بذل قصارى جهودهم صوب التحقيق الكامل والفوري لاتفاقات كوتونو واكوسومبو وأكرا، بوصفها منطلقا مجديا، وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل اليها في أبوجا، ولا سيما المتعلقة بتشكيل مجلس الدولة. كما نطلب منهم بذل المزيد من الجهود المطردة لتنصيب مجلس الدولة، وإعادة ترسيخ وقف إطلاق النار وتسريح جميع القوات. وهذا هو ما نتوقعه منهم. ولا بد من تذكرتهم بأن صبر المنطقة والمجتمع الدولي ومواردهما على وشك أن ينفدا، وعليهم أن يقبلوا منطق السلام.

ولن تألو حكومة بلدي جهدا في الإسهام في السعي الى إقرار السلم في ليبريا. وستواصل القيام بذلك، حتى في إطار مواردها الذاتية المحدودة، على أمل أن يتمكن الشعب الليبري عما قريب من استئناف حياته الطبيعية والانخراط في عملية المصالحة الوطنية والتعمير والتأهيل.

وفي ضوء ما تقدم، يؤيد وفد بلدي فحوى مشروع القرار وسيصوت مؤيدا له.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي، في البداية، أن يسجل تقديره الصادق للأمين العام على بيانه الموضوعي والمفيد الوارد في الوثيقة S/1995/473 المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو التقرير الحادي عشر من سلسلة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص، السيد انتوني نياقي، فضلا عن تقديرنا لزعماء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودهم الدؤوبة لإحلال السلم في ليبريا. وفي هذا السياق، نشيد بالاجتماع الثالث لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بليبريا الذي انعقد في أبوجا الشهر الماضي، الذي استهدف تنسيق وتوالف سياساتهم بشأن ليبريا. ونشاطر الرأي بأن توالف سياسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن ليبريا سيعزز بدرجة كبيرة الجهود التي تبذلها الجماعة لوضع حد للأزمة التي طال أمدها. ونذكر أيضا أنه من دون هذه الموالفة، التي أصبح انعدامها أحدى العقبات الكبيرة أمام عملية السلم، فإن تأمين قيام تعاون بين زعماء الفصائل في عملية السلم سيكون أمرا صعبا.

ولقد حدثت بعض التطورات في ليبريا على مدى الأشهر القليلة الماضية، ولكنها، للأسف، لا تهيئ مناخا يفضي الى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية. ومما يؤسف له أن زعماء الفصائل والزعماء السياسيين ما زالوا غير قادرين على كسر الجمود الذي يمنع التوصل الى تحقيق اتفاق نهائي بشأن تنصيب مجلس الدولة الذي نعتقد أنه سيساهم بدرجة كبيرة في السعي الى تحقيق السلم والمصالحة في ليبريا. ويحدو وفد بلدي أمل صادق في أن تسفر مشاورات المتابعة

بشأن هذه المسألة عن تحقيق اتفاق نهائي بشأن تنصيب مجلس الدولة.

ونشاطر تقييم الأمين العام، ومفاده أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لن تتمكن من تنفيذ ولايتها بنجاح دون تلقيها التعاون والدعم من قبل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فضلا عن التعاون والدعم من قِبَل الفصائل المتحاربة. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم الأمين العام على التشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بغرض تعزيز التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وتحديد مفهوم مشترك للعمليات. وفي السياق نفسه، نحث الأطراف الليبرية على التغلب على شعورها العميق بعدم الثقة بعضها ببعض، وعدم رغبتها في تشاطر السلطة في البلد، الأمر الذي يبعدها عن توفير ما يلزم من تعاون.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار تدفق الأسلحة الى ليبريا، انتهاكا لحظر الأسلحة، عبر الحدود ومن مصادر داخل ليبريا. وفي هذا الصدد، نؤيد الطلب الذي تقدم به زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية والى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والقاضي بتحسين آلية الرصد القائمة بغية القضاء على تدفق الأسلحة الى البلد.

ثمة مسألة أخرى تقلق وفد اندونيسيا هي استمرار قيام الفصائل المتحاربة بإغلاق الطرقات المستخدمة في إيصال إمدادات الإغاثة. لذلك، نطالب جميع الأطراف الليبرية بتوفير ضمانات من أجل تأمين إيصال المساعدات الإنسانية الى جميع أنحاء البلد بغية التخفيف من المعاناة غير اللازمة التي يتعرض لها السكان المدنيون.

ويأسف وفد بلدي أيضا لأن الزعماء الليبريين لم يلقوا سلاحهم بعد بما يعود بالخير على بلدهم، على الرغم من الفرص العديدة التي أتاحها المجتمع الدولي لتنفيذ الاتفاقات المختلفة التي وقعوا عليها بأنفسهم. وبما أن المستقبل السياسي لليبريا يعتمد على الليبريين أنفسهم، فيجب عليهم إذن أن يظهروا المزيد من الإرادة السياسية والالتزام المتواصل بتحقيق السلم والاستقرار في بلدهم.

ومشروع القرار المتعلق بليبريا المعروض علينا اليوم، يتضمن، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ويعلن عن استعداد المجلس للنظر في إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الى قوامها الكامل في حال إحراز تقدم ذي شأن في عملية السلم في ليبريا خلال فترة التمديد المقبلة للولاية.

وبالنظر الى الاعتبارات التي ذكرتها توا، ستصوت اندونيسيا لصالح مشروع القرار. ويرتكز هذا الموقف أيضا على أملنا في أن تغتنم الأطراف الليبرية، خلال التمديد المقبل للولاية، هذه الفرصة الجديدة لتظهر، عن طريق خطوات ملموسة، إرادتها السياسية لحل المشاكل الخاصة فيما بينها ولاحترام دور المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية.

وفي هذا السياق، نحث الأطراف الليبرية على أن ترى في هذا التمديد فرصة لتحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بجميع المسائل البارزة التي لا تزال دون حل، ولا سيما تنصيب مجلس الدولة، وإعادة إقرار وقف شامل وفعال لإطلاق النار، والفصل بين جميع القوات، ووضع جدول زمني ومخطط متفق عليهما لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى من اتفاقي اكوسومبو وأكرا. ونحن نعتقد أن التمديد يمكن أن يسهم أيضا في الجهود التي يبذلها وزراء لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل إعادة عقد اجتماع للأطراف الليبرية بغية مساعدتها على حل تلك المسائل الهامة.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن الأسف لأن هذه الجلسة تمثل نهاية لرئاستكم الناجحة جدا. ففي منتصف هذه الليلة ستتنحون عن رئاسة مجلسنا، وقد علمنا أنكم ستتقاعدون عن العمل الدبلوماسي الذي تؤدونه لبلدكم العظيم. واسمحوا لي أن أنقل اليكم أفضل تمنيات وفد بلدي لكم في المستقبل.

إنني أشك في أن يكون هناك أي عضو في هذا المجلس لا يشاطرنا الاحباط الذي يجب أن نشعر به

جميعا إزاء الفشل، حتى اليوم، في ايجاد حل للمأساة في ليبريا. ومع ذلك، فإننا في الوفد البوتسواني لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من غير المعقول أن يفقد المجلس الأمل في السعي الى تحقيق السلم في ليبريا. ولا شك أن صعوبة الحالة في ذلك البلد المعذب تثبط الهمم، ولكن سيكون من الخطأ لو تخلى هذا المجلس عن محاولة ايجاد حل لها. وينبغي ألا نقصر في استخدام الفرصة المتاحة لنا لإعطاء زخم للتطورات السياسية المشجعة في المنطقة. فاجتماع القمة الذي عقده رؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بليبريا في أبوجا أقام حوارا بين الأطراف والزعماء السياسيين في ليبريا. وكان تقييم رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه:

"نشأ قدر كبير من الاتفاق فيما بين الأطراف بشأن جل القضايا التي لا تزال دون حل" (S/1995/473، المرفق الأول، الفقرة ٦).

وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع هذه العملية، حيث أنها تحمل في طياتها قدرا كبيرا من الأمل في إحلال السلم في ليبريا.

ولقد أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، السفير نياقي، المجلس في الأسبوع الماضي بأن شعب ليبريا يود كثيرا أن يرى استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. فالضحايا الرئيسيون للمأساة في ليبريا هم السكان المدنيون؛ وهم يتعرضون لجميع أشكال الأعمال العدائية. وأهم حق من حقوقهم الانسانية الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة، يُنتهك دون عقاب. فلا يوجد أحد لحمايتهم بعد أن فقدوا السيطرة على العملية السياسية لصالح حكم البندقية. إن الأمم المتحدة مصدر أملهم، ووجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يكفل لهم بأن المجتمع الدولي منخرط على نحو نشط في البحث عن حلول لمأساتهم. والدول الواقعة في المنطقة دون الاقليمية والتي التزمت بتقديم موارد بشرية ومادية كبيرة سعيا لإحلال السلم في ليبريا أعلنت بوضوح أن إسهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في عملية السلم في ليبريا يفوق بكثير قوامها العددي.

ويضطلع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور هائل في التخفيف مما يتعرض له الشعب الليبري من ألم ومعاناة. فلقد اسهم في ايجاد تجربة جديدة للمسؤوليات التي تتحملها المنظمات الاقليمية عن صيانة السلم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا بأن الجهود التي يبذلها توفر دروسا هامة لعمليات حفظ السلم في المستقبل، وتستحق الدعم الكامل من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي بصورة عامة.

ومشروع القرار المعروض علينا يتناول بإيجاز عددا من المسائل ذات الصلة. وهو يوجه نظر القادة السياسيين الليبريين الى استعداد مجلس الأمن لاعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى قوامها الكامل والاسهام في بناء السلم بعد انتهاء الصراع في بلدهم شريطة أن يبدوا استعدادا مماثلا لوضع بلدهم وشعبهم فوق خلافاتهم، وذلك باتخاذ اجراءات عاجلة لتنصيب مجلس دولة يسهل، في رأي وفدي، الاتفاق على المسائل الأخرى المذكورة في الفقرة ٤ (ب) و (د) من المشروع. ونطلب الى الأطراف الليبرية والقادة السياسيين الليبريين التعاون تعاونا كاملا مع وزراء لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لحل القضايا المتبقية في غضون فترة التمديد لولاية البعثة.

وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بدوره لمساعدة عملية السلم في ليبريا. فما زالت الأطراف الليبرية تتلقى الأسلحة والذخيرة، انتهاكا للقرار ٧٨٨ (١٩٩٢). ورؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمعنية بليبريا ناشدوا المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لتمكينهم من رصد الحدود البرية والبحرية لليبريا. وعلى الدول الواقعة في المنطقة دون الاقليمية أن تؤدي دورا محوريا في رصد ووقف تدفق الأسلحة الى ليبريا. ونرحب بالتزامها بإبلاغ لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة بالانتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة. ولذلك فإن استجابة المجتمع الدولي على نحو ايجابي من شأنها أن تسهم اسهاما ملموسا في التصدي لأحد الأسباب الجذرية للحرب بين الأشقاء التي لا نهاية لها في ليبريا.

ويحـــدو وفـــدي وطيد الأمل أن ترتفع الأطراف الليبرية والقادة السياسيون الليبريون الى مستوى التحدي الذي تفرضه الساعة، باغتنام الفرصة لصنع السلم من أجل شعبهم. وسيكون مؤسفا للغاية إذا استمرت المصالح الشخصية الأنانية تشغل المسرح الرئيسي للأحداث في ذلك البلد. وربما كان هذا التمديد لولاية بعثـة مراقبـــي الأمـم المتحدة في ليبريا هو فرصتهم الأخيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد تشن هواصن (الصيـــن) (ترجمـة شفوية عن الصينية): ما فتئ الصراع في ليبريا مستمرا منذ خمس سنوات، الأمر الذي يوقـع خسائر فادحـــة باقتصاد الشعب الليبري وأرواحه وممتلكاته، كما يعرض للخطر السلم والأمن في البلدان المجاورة وفي منطقة غربي افريقيا بأسرها. وقد بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا جهودا وتضحيات هائلة في السنوات الأخيرة سعيا لايجاد تسوية للقضية الليبرية حتى في الوقت الذي يكافح فيه أعضاؤها من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجههم، وقد أرسلوا حفظة للسلم الى ليبريا عملا بالفصل الثامن من الميثاق. واجتمع رؤساء الدول والحكومات المعنيون بالمنطقة في مناسبات عديدة لعرض مساعيهم الحميدة ووساطتهم من أجل ايجاد حل مقبول لجميـــع الأطراف، يسهل التسوية السياسية للقضية الليبرية. وقد لاحظنا من التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا أن هذه الجهود أثمرت نتائج أولية. فقد وافقت الأطراف الليبرية بصفة مؤقتة على تنصيب مجلس الدولة، وهي على استعداد لاجراء محادثات أخرى من أجل التوصل الى اتفاق. وهذه تطورات نرحب بها.

لكن ينبغي أيضا أن ندرك أنه لم يتم حتى الآن إحراز تقدم ملحوظ في عملية السلام في ليبريا، كما يتضح من الصراعات العسكرية المستمرة وإعاقة جهود الاغاثة الانسانية واستمرار تدفق كميات هائلة من الأسلحة على ليبريا. ونحن نشعر بالقلق البالغ إزاء هذه الحالة.

ومرة أخرى أثبتت النكسات المتكررة التي تعرضت لها عملية السلام الليبرية أنه لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل العسكرية. فالمثابرة على المفاوضات الصبورة بحسن نية والحوار هما السبيل الـوحيد لايجـاد حل سياسي مقبول لجميع الأطراف المتصارعـة. والمهم في هذا الصدد هو الارادة السياسية للأطـراف للالتزام بإيجاد تسوية سلمية ونبذها الحازم للوسائل العسكرية. ولهذا السبب، نأمل أن تضع الأطراف في ليبريا مصالح الدولة والمصالح الوطنية فوق كل اعتبار وأن تتعاون مع الأمم المتحـدة والجماعـة الاقتصاديـة لدول غرب افريقيا، وأن تلتزم التزاما دقيقا بالاتفاقات التي تم التوصل اليها وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتخذ اجراءات عمليـــة فعالــة لوقف جميع الأعمال العدائية بغية تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة الوطنية في النهاية.

ولقد كان رأينا دوما أن مجلس الأمن ينبغي أن يولي لتسوية الصراعات في أفريقيا الأهميـة نفسها التي يوليها للصراعات فـي قارات أخـرى، وأن يساند المطالب المعقولة للبلدان والشعوب الافريقية، وأن يكف عن تطبيـق معايير مزدوجـة عنـدما يتعلـق الأمر بالنظر في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وما فتئت الصين، حكومة وشعبا، تؤيد على نحو ثابت عملية السلام في ليبريا وكذلك جهود المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل إقرار السلام في ليبريا. وقد أسهمت الصين في تقديم المراقبين العسكريين للبعثة وستقدم الى ليبريا ما قيمته ٣ ملايين يوان من الأرز والخيام ومساعدات أخرى. إن عملية السلام الليبرية تمر حاليا بلحظة حرجة حيث يتعين عليها أن تتقدم بسرعة وإلا فإنها ستتقهقر الى الخلف. ويرى الوفد الصيني أن اعتماد مشروع القرار المعـروض علينا سيساعـد علـى التعجيل بعملية السلام فـي ليبريا، لذلك سنصوت مؤيدين له.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بداية، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المرحلـي الحادي عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، (S/1995/473).

ويود وفـدي، بعـد أن نظـر في هذا التقرير، الاعراب عن أسفـه لعـدم إحراز تقدم ذي شأن في ليبريا، ولعدم توصل الأطراف حتى الآن الى اتفاق نهائي

على تنصيب مجلس دولة، وإعادة إقرار وقف إطلاق النار وعلى التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاق أكرا.

ويدلل اجتماع القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في أبوجا، نيجيريا، في أيار/مايو على أنه قد تم إحراز بعض التقدم بشأن تنصيب مجلس الدولة، وأنه من المنتظر عقد اجتماع للأطراف من أجل إعداد اتفاق في هذا الخصوص. ونحن لا نقلل من أهمية هذا التقدم. بيد أنه لم يتم حتى الآن حل مسائل تتصل بإنهاء الأزمة في ليبريا. إذ يجب أن تتفق الأطراف الليبرية على وقف فعال لاطلاق النار، والفصل بين القوات ووضع جدول زمني ومخطط لعملية السلام. وإلى أن تتوقف الأعمال العدائية في ليبريا، ستزداد أعداد اللاجئين والمشردين، وستستمر انتهاكات حقوق الانسان وستزداد الحالة سوءا.

ويوصي الأمين العام، في تقريره، بإعطاء الأطراف فرصة جديدة لكي تتخذ خطوات ملموسة تدلل على ارادتها السياسية لانهاء الأزمة. ومن حيث المبدأ، وفي ضوء التقدم المحرز في أبوجا، يوافق وفدي على التوصية المقدمة، مع ذلك، بأن تتعاون الأطراف تعاونا كاملا في تحقيق السلام في موعد أقصاه فترة الثلاثة أشهر المقترحة. وإذا لم تغتنم الأطراف هذه الفرصة، لن يكون هناك مبرر بعد ذلك لوجود الأمم المتحدة في ليبريا؛ وربما توخينا أن تصبح البعثة، على النحو المشار اليه في التقرير، مجرد بعثة للمساعي الحميدة بوحدة عسكرية صغيرة تحقق الاتصال مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية.

ويرى وفدي، الذي شارك في إعداد مشروع القرار المعروض الآن على المجلس، أنه يتضمن رسالة واضحة ودقيقة الى الأطراف: إذا لم تمتثل خلال فترة الولاية التي ستمدد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للمتطلبات الأساسية الأربعة، وهي تنصيب مجلس الدولة، وإعادة إقرار وقف فعال لإطلاق النار، والفصل بين جميع القوات، ووضع جدول زمني ومخطط لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى من الاتفاقين، ولا سيما عملية نزع السلاح، فإن المجلس سيقوم، بعد تقديم تقرير من الأمين العام، بتحويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الى بعثة للمساعي الحميدة.

وأخيرا، إن الفصائل الليبرية، في رأينا، مسؤولة مباشرة عن الأزمة الراهنة، وبالتالي فإنها وحدها القادرة على تقرير مصير الشعب الليبري. ووفدي سيصوت لصالح مشروع القرار على أمل أن يسهم اسهاما حاسما في النهوض بالسلم والمصالحة والاستقرار في ليبريا.

السيد أوبلجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن عميق امتناننا وتقديرنا على الطريقة المثالية والدينامية التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أودعكم بمناسبة اقتراب تقاعدكم من السلك الدبلوماسي. إن ما قدمتموه من دعم ومساعدة لوفدي بوصفكم ممثلا لبلد صديق لرواندا سيظل دوما موضع تقدير وسيبقى حاضرا في الأذهان.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم، سفير فرنسا، جين - برنارد مريميه، على الطريقة القديرة التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر المنصرم.

يعلق وفدي أهمية خاصة على مشروع القرار المعروض على أعضاء المجلس لأننا نتعاطف بقوة مع أشقائنا الليبريين لما يقاسونه من آلام المحن التي يواجهونها يوميا. وبعد دراسة التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا دراسة حريصة، والعرض المشجع الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، السيد انطوني نياقي، ازداد اقتناع وفدي بالتصويت لصالح تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي رأي وفدي أيضا أن طلب تمديد ولاية البعثة لفترة شهرين ونصف الشهر لا يجب اعتباره طلبا كبيرا، على الرغم من استمرار بعض الصعوبات، مثل عدم احترام وقف اطلاق النار، وعدم احترام حظر توريد الأسلحة، والتأخيرات المحبطة التي لا تزال تعوق الكثير من الجهود التي تبذل في البحث الدؤوب عن حل سلمي للصراع الليبري.

ويرى وفدي أيضا أن من الأهمية القصوى تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في هذا المنعطف الحرج من أجل طمأنة شعب ليبريا وتوجيه رسالة قوية في نفس الأوان الى الأطراف السياسية

الرئيسية في الصراع الليبري، بأنها لا تتحكم بمصير شعبها فحسب، بل إن فرص بقاء أمة بأكملها تتوقف أيضا على حسن ادراك تلك الأطراف وحسن نواياها وإحساسها بالمسؤولية. ولا بد لقادة الفصائل الليبرية أن يتعلموا من دروس رواندا في السنة الماضية، عندما قامت حفنة من السياسيين الأشرار والمستهترين من النظام السابق، بدافع من الانتهازية السياسية والديماغوجية، بإلقاء البلاد في أفظع حمامات الدماء التي شهدها تاريخ البشرية وأكثرها بشاعة ووحشية.

ويرحب وفدي صراحة بوجود البعثة في ليبريا لما تتحلى به من نوايا طيبة والتزام قوي وتصميم على النجاح في ليبريا. ويود وفدي أن يهنئ أيضا البلدان الأفريقية على جهودها الاقليمية ودون الاقليمية سعيا الى إيجاد حل سلمي للصراع الليبيري. ولا حاجة الى التذكير بأن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية تم وزعها في ليبريا في لحظة حرجة للغاية، عندما بلغت الحالة في ليبريا قمة التصعيد وكانت على وشك السقوط في كارثة لم يسبق لها مثيل.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء الزخم الايجابي في مفاوضات السلم الجارية، نود أن نكرر أن الوقت قد حان ليزود المجتمع الدولي ليبريا بالموارد الكافية. والواقع اننا نؤمن إيمانا قويا بأن المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية بذلت جهودا كبيرة في محاولة النهوض بالسلم في ليبريا. وفي هذا السياق، وفي ضوء الوضع الاقتصادي الصعب وعدم توفر الموارد، يود وفدي أن يناشد الضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي كي يقدم العون الى ليبريا والمنظمات الاقليمية والمنظمات دون الاقليمية ليتسنى للأفارقة أن يكتسبوا مع مرور الوقت المزيد من المهارة والخبرة والمعرفة لحل مشاكلهم دون حاجة الى الاعتماد على الأطراف الأخرى لحل المشاكل التي لا تعتبر تلك الأطراف أنها تعنيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

يشرع المجلس الآن في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/521.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ١٠٠١ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، جنبا الى جنب مع زملائي، أن أهنئكم، سيد الرئيس، على شهر رائع فقد كان هادئا بالفعل. لقد قمتم بعمل مثالي. وأود أيضا أن اتقدم بتهنئتي الشخصية على تقاعدكم وعلى حياتكم المهنية اللامعة. إننا سنفتقدكم، ونرجو لكم التوفيق.

اليوم، يواجه المجلس مرة أخرى الوضع المأساوي السائد في ليبريا. إن حكومتي تؤيد قرار اليوم الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالرغم من شعورنا العميق بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز البعثة التقدم المنشود. وقد بذلت حكومتي، بالاشتراك مع حكومات أخرى عديدة، جهدا شاقا لاحلال السلام في ذلك البلد. وأسهمت الولايات المتحدة بالجزء الأكبر من المال في الصندوق الاستئماني الخاص لليبريا - بلغ أكثر من ٢٠ مليون دولار. وقد عينا مبعوثا خاصا للمساعدة في عملية السلم في ليبريا. وللأسف، لم نحصل بعد على تعاون الأطراف الليبرية، التي لا تزال ضالعة في صراع وحشي على السلطة لا غلبة فيه لأي طرف.

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الرئيس الغاني رولينغز للتقريب بين الفصائل الليبرية، لم يتم التوصل بعد الى تسوية سلمية. وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتوفير الأمن، لا يزال القتال مستمرا.

لقد أرسل المجتمع الدولي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمراقبة وقف إطلاق النار. ولكن إطلاق النار لم يتوقف. وبدلا من ذلك، تعرض مراقبو البعثة للاعتداء والاهانة على أيدي أباطرة الحرب الذين جاء أولئك المراقبون لمساعدة بلدهم. ولكن أعمال التخريب الموجهة ضد المدنيين الأبرياء لم تتوقف. وبدلا من ذلك، تعرض عمال الاغاثة للتحرش ولمعاملة لا إنسانية.

إن المستقبل السياسي لليبريا يتوقف على استعداد الفصائل الليبرية لقبول الحلول التوفيقية. ولقد تحلينا بالصبر. والآن مددنا ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لأكثر من سنة، ووجهنا مع كل تمديد تحذيرات أشد الى الفصائل الليبرية. ولكن لا بد أن يكون للصبر هدف. ففي شهر نيسان/أبريل علقنا آمالنا على القمة الاقليمية، التي عرضت على الليبريين سلسلة من الخطوات الموصى بها لابداء تمسكهم بقضية السلم. ولكن خاب أملنا مرة أخرى. ولم تنفذ أي من تلك الخطوات.

ويوافق المجلس اليوم على تمديد آخر لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بناء على حث دول المنطقة التي ترى بصيص أمل ضئيل. ولكن لا بد لليبريين أن يفهموا أن الكلام لم يعد كافيا لإقناعنا بأنهم يريدون السلام، فلا بد أن تكون هناك أعمال ملموسة. وما لم يتم بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر تحقيق وقف إطلاق نار حقيقي، وتنصيب مجلس الدولة الجديد وتوليه السلطة الحقيقية، وقيام جميع الفصائل بقطع التزام جاد بنزع السلاح والفصل بين القوات، ووضع جدول زمني محدد لباقي بنود عملية السلام، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ستنتهي،

ولا يزال الأمل يراود أعضاء هذا المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بالنسبة الى ليبريا. إن التمديد النهائي هذا لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تعبير عن أملنا. ولكنه أمل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سلم هؤلاء الذين يطيلون هذا الصراع بأن المستقبل الحقيقي لهم أو لبلدهم لن يتحقق مع غياب الالتزام بالسلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل ما يقرب من عامين قرر مجلس الأمن أن ينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وقد أنشئت هذه العملية لمتابعة الاتفاق الذي أبرمته الأطراف في كوتونو يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. ولدى اتخاذ القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) ظن مجلس الأمن أن السلام سيعود بسرعة الى ليبريا، وأن انتخابات حرة وديمقراطية ستجرى هناك بعد وقت قصير.

وها قد مضى عامان، ومن المؤسف أن شيئا من ذلك لم يحدث. بل على النقيض من ذلك، ما زالت الحالة في ليبريا آخذة في التردي. وبعد اتفاق كوتونو تم التوقيع على اتفاقين آخرين الأول في اكوسومبو، والثاني في أكرا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهذه الاتفاقات تعرضت لانتهاكات منتظمة. كما أُخل بوقف إطلاق النار منذ شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وأصبحت الحالة الإنسانية مثيرة للانزعاج على نحو متزايد. ولم تعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قادرة على الوفاء بالولاية التي كلفها بها المجلس.

ومع ذلك، لا يمكن القول بأن المجتمع الدولي لم يكن صبورا، بل ربما كان صبورا أكثر من اللازم. وقيمة القرار الذي اتخذناه توا هي أنه يوضح الأمور. وهو يبرز ثلاثة عناصر أساسية. فهو أولا وقبل كل شيء يذكر بأن التسوية النهائية للأزمة في ليبريا تتوقف في المقام الأول على تصميم الفصائل على التوصل الى الاتفاق. ونحن نرى في الواقع أن الفصائل تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحالة التي يمر بها مئات الألوف من المدنيين الذين اضطروا الى مغادرة قراهم بحثا عن ملجأ في العاصمة أو في البلدان المجاورة.

ثانيا، إنه يتيح لليبريين مدة إضافية تمتد شهرين ونصف الشهر لكي يجلسوا الى طاولة التفاوض وينفذوا بالكامل اتفاقي أكوسومبو وأكرا، بما في ذلك تنصيب مجلس الدولة، وإعادة إقرار وقف إطلاق النار، والفصل بين جميع القوات، ووضع جدول زمني جديد لتنفيذ اتفاقات السلام وبخاصة عملية نزع السلاح.

وأخيرا، وإذا لم تبذل الفصائل أي جهد للتغلب على خلافاتها، فسيتخذ المجلس الخطوة المنطقية ألا وهي إنهاء وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

وهكذا تكون رسالة المجلس واضحة كل الوضوح: يتعين على الفصائل أن تفهم أننا ننظر الى ١٥ أيلول/سبتمبر باعتباره نوعا من الإنذار النهائي. ولكن إذا تغلبت الحكمة على الفتنة فستستمر الأمم المتحدة في مساعدة الليبريين على إعادة إحلال السلام والديمقراطية في بلدهم. وهذه إذن فرصة أخيرة نغتنمها لتشجيع كل ذوي النوايا الحسنة - وفي مقدمتهم قادة الفصائل بل وقادة بلدان المنطقة - على انتهاز الفرصة التي يتيحها هذا القرار.

ووفد بلدي يعرب عن امتنانه العميق للجهود التي بذلها حتى الآن الرئيس رولينغز والممثل الخاص للأمين العام، السيد نياقي الذي يمثل حلقة الوصل بيننا وبين جميع الأطراف في الميدان.

إن الحرب في ليبريا لم تتوقف لأكثر من خمس سنوات. وقد أزهقت أرواح ٠٠٠ ١٥٠ شخص، ودمرت بلدا بأكمله. وقد صعقنا لرؤية أباطرة الحرب يتلذذون، فيما يبدو، بهذا الوضع المأساوي. وحكومة بلدي يحدوها الأمل في أن يسمع نداء المجلس، وأن تعود ليبريا قريبا الى مسار التقدم والمصالحة.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن أيضا نود أن نشارك ممثلة الولايات المتحدة في تهنئتكم، سيدي، على شهر مر بسلام في ظل رئاستكم. ونود كذلك أن نعرب عن أطيب تمنياتنا لكم بمناسبة اقتراب موعد تقاعدكم.

لقد انضمت عمان الى توافق الآراء وصوتت لصالح القرار الذي اتخذناه للتو، والذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لأننا ما زلنا مقتنعين بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لعملية السلام في ليبريا، ولكن ليس بدون حدود أو شروط. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لمضمون الفقرة ٢ من المنطوق التي تربط بين استمرار ذلك الدعم وضرورة قيام الأطراف الليبرية باتخاذ اجراءات فورية لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية.

ان القرار الذي اتخذناه توا يختلف، في رأينا، عن قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن الحالة في ليبريا من حيث أنه ليس مجرد تجديد روتيني لولاية البعثة، ولكونه ربما القرار الأخير من نوعه ما لم تحرز الأطراف تقدما كبيرا صوب تنفيذ اتفاقي أكوسومبو وأكرا.

هذا علاوة على أن الرسالة التي ينطوي عليها هذا القرار مدوية وواضحة، وهي أن الأطراف أتيح لها وقت كاف لإبداء رغبتها في السلام. وقد حان الوقت الآن لأن تختار بين أمرين: فإما مواصلة الاقتتال واستمرار المأزق السياسي، وفي هذه الحالة لا يمكنها، ولا ينبغي لها، التعويل على دعم المجتمع الدولي لجهود السلام في بلدها، وإما أن تظهر، من ناحية أخرى، وعن طريق اتخاذ خطوات ملموسة، الارادة السياسية اللازمة لوضع حد للأزمة الليبرية التي طال أمدها. وفي هذه الحالة تكون قد استحقت عن جدارة الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ويحدونا وطيد الأمل في أن تنتهج الأطراف الليبرية السبيل الأخير، وأن تستفيد استفادة كاملة من فترة الشهرين والنصف المقبلة لكي تنفذ بالكامل وبنية صادقة الخطوات المذكورة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) الذي اتخذناه توا.

لقد قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالتعاون والتنسيق مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بجهود دؤوبة لمساعدة الشعب الليبري على اجتياز محنته. وفي الوقت الذي نشيد فيه بهذه الجهود ونحييها، نود أن نؤكد من جديد على حقيقة بالغة الأهمية وهي أن الدور الأكبر في نجاح عملية السلام والمصالحة الوطنية يقع أساسا على عاتق الشعب الليبري نفسه. ومن هذا المنطلق نحث الأطراف الليبرية على إبداء شعور بالمسؤولية بالتغلب على خلافاتها المتعلقة بتنصيب مجلس الدولة وتنفيذ الجوانب ذات الصلة من اتفاقي كوتونو وأكرا حتى يتمكن الشعب الليبري في نهاية المطاف من أن ينعم بالسلام والأمن والاستقرار.

وفي الختام، نود أن نعرب عن ثنائنا للأمين العام وممثله الخاص، ولفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على جهودهم المخلصة في

مساعدة الشعب الليبري على التوصل الى تسوية سلمية للصراع في بلده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نود بادئ ذي بدء أن نشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الماهرة لمجلس الأمن أثناء شهر حزيران/يونيه، وأن نتقدم اليكم بأطيب تمنياتنا بمناسبة مغادرتكم الوشيكة لمدينة نيويورك.

يشعر الاتحاد الروسي بقلق عميق إزاء الوضع المعقد في ليبريا واستمرار الصراع المسلح الدائر بين الأشقاء في ذلك البلد والذي يجلب على السكان المدنيين كوارث لا تعد ولا تحصى، ويهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة في المنطقة.

ونلاحظ مع الأسف، أن الأطراف الليبرية، بعد انقضاء نصف عام من توقيع اتفاق أكرا، لم تقم بعد بتنفيذ أحكامه الأساسية، وهكذا تدلل هذه الأطراف على استخفافها الواضح بمستقبل بلدها وتطلعات شعبه؛ هذا الشعب الذي أصبح أساسا رهينة الأطماع السياسية الشخصية لقادة الفصائل المسلحة.

والمأزق السياسي المستمر في عملية السلام الليبرية ما هو إلا علامة تدل على اتجاه خطير يتبدى أيضا في تجاهل الأطراف الليبرية للنداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية الافريقية، وبالذات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وللجهود النشطة الرامية الى تحقيق تسوية سياسية في ذلك البلد على وجه السرعة.

إن الحالة التي نشأت هناك الآن تضطرنا الى التفكير جديا بضرورة إجراء استعراض كامل لدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وذلك وفقا للمقترحات التي نص عليها تقرير الأمين العام.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا القرار الذي اعتمد للتو، وفعل ذلك على أساس منطق يرى أنه ملائم للتصدي للحالة الواقعية في ليبريا. ويتضمن تحذيرا صارما لا لبس فيه قط مؤداه أن مجلس الأمن لن يسمح بالمزيد من عدم احترام قراراته ولا يعتزم تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إذا لم يتم بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر الالتزام بالشروط الملموسة اللازمة للإطلاق الفعلي لعملية السلام. وفي الوقت نفسه، فإن القرار يوضح استعداد المجتمع الدولي للنهوض بعملية السلام في ذلك البلد على نحو فعال، بما في ذلك فترة يجري فيها بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، إذا تم الوفاء بالشروط المنصوص عليها.

ومن الواضح، أن استعادة السلم والمصالحة الوطنية في ليبريا هي أولا وأخيرا مسألة تتعلق بالليبريين أنفسهم. ونتجرأ على الأمل بأن تقيم الأطراف الليبرية تقييما صحيحا هذه المرة الجدية التامة لنوايا المجتمع الدولي وأن تزن بدقة كل الآثار المترتبة عليها، وأنها لن تضيع ما قد يكون الفرصة الحقيقية الأخيرة لتحقيق تسوية عاجلة للأزمة السياسية في ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن أحر تهاني وفد بلدي لكم، السيد الرئيس، على الطريقة الرائعة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن في غضون شهر حزيران/يونيه وأن أنقل أطيب تمنياته لكم وأنتم في طريقكم الى التقاعد.

ترحب إيطاليا باعتماد القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

ولقد ذكرنا أثناء المشاورات، شأننا شأن العديد من الوفود الأخرى، أنه ما لم تتوصل الفصائل المتقاتلة الى تحقيق نجاح باهر في المفاوضات السياسية الجارية وتتخذ بعض الخطوات العملية لبدء تنفيذ اتفاقي اكوسومبو وأكرا، فإنه لا يمكن تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونشاطر الأمين العام رأيه أيضا بأن البعثة في تلك الحالة ستتحول الى بعثة للمساعي الحميدة.

وكما سبق للآخرين أن قالوا، فإن الضحية الحقيقية والفعلية للحالة الراهنة في ليبريا هي السكان المدنيون.

وتقع على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية عدم ترك الليبريين من الرجال والنساء والأطفال يقعون فريسة للفوضى ولعنف الحرب الأهلية. ولكن يجب أن نشير مرة أخرى الى أن المحاولات الرامية لتقديم المعونة والمساعدة المادية الى ليبريا قد تعرقلت بفعل العقبات التي وضعتها الفصائل.

ولذلك يحدونا الأمل بأن تتوصل أطراف الصراع في نهاية المطاف الى التفاهم، خدمة للمصلحة العليا للسلم والاستقرار في البلاد وفي المنطقة بكاملها. وما زالت هناك أسباب تدعو الى التفاؤل، بفضل الوساطة التي تقوم بها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي نشيد بعملها إشادة كبيرة. ويجب على الفصائل الليبرية ألا تبدد هذه الفرصة الأخيرة. ويجب عليها أن تدرك أن استمرار الصراع لن يؤدي إلا الى استحالة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة للبلاد. وتجارب الماضي القريب علمتنا أنه لا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفعلا الكثير إذا لم تتوفر الرغبة الحقيقية في السلام لدى أطراف الصراع.

ولذلك نجدد نداءنا الى الفصائل الليبرية بأن تعود الى مائدة المفاوضات بنية حسنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه إليكم، سيدي، بشكرنا الجزيل على عملكم الممتاز كرئيس لمجلس الأمن وكممثل لألمانيا في مجلس الأمن.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في ليبريا. ونأسف للصورة القاتمة التي يرسمها. ومنذ اعتماد المجلس لقراره الأخير بشأن ليبريا في نيسان/أبريل، لم تتمكن الأطراف من تحقيق تقدم ملموس بشأن أي من التدابير التي حث المجلس على اتخاذها في ذلك القرار. ونشير بالتحديد الى تنصيب مجلس الدولة، وإعادة إقرار وقف إطلاق النار، واتخاذ خطوات صوب تنفيذ الأحكام الأخرى من اتفاق أكرا.

وكنتيجة للحالة السائدة، ما زالت الحالة الإنسانية تتردى، وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. والواقع أن أولئك الذين يحاولون التخفيف من الصعوبات في الميدان كانوا أنفسهم ضحايا سوء المعاملة.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن المجلس مضطر في هذا القرار لأن يكرر توجيه نداءات مماثلة. وعلى الرغم من هذا، فإن انعقاد مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، الذي لم يكن مثمرا كلية، قد أسفر، في نظر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، عن تحقيق تقدم كبير نحو التوصل الى الاتفاق بشأن العديد من المسائل المعلقة. وهكذا ترك الباب مفتوحا لعقد اجتماع آخر للأطراف الليبرية.

ونتيجة لانعقاد مؤتمر القمة هذا، فإنه، وفقا للمعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السفير نياقي - الذي نعرب له عن عميق تقديرنا للعمل الذي يقوم به - فإن الاتصالات بين بعض الفصائل الليبرية وبلدان المنطقة شهدت بعض التقدم ويسرت إمكانية عقد اجتماع آخر لتلك الفصائل في المستقبل القريب.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الطابع الإيجابي للاجتماع المعقود بين السلطات النيجيرية والسيد شارلز تايلر، زعيم الجبهة الوطنية الليبرية. وهذه العلامات الإيجابية تعطي الانطباع، بأنه قد يكون هناك، في نهاية المطاف، تغيير طفيف في موقف الفصائل من الصراع، وبالتالي، فإن المجلس يقف على أهبة الاستعداد لكي يقدم للأطراف الليبرية فرصة جديدة. غير أن هذه الفرصة الإضافية ليست أكثر من تكرار للفرصة التي قدمت في نيسان/أبريل.

إن الافتقار الى التقدم الملموس في العملية السياسية، والى التقدم فيما هو أخطر من ذلك، أي وقف إطلاق النار، وعدم تحقيق الاتساق والتنسيق في سياسات وجهود جميع الأطراف المشتركة والاستمرار المؤسف لتدفق الأسلحة الى البلاد، جعلت من الضروري الآن أن يكون الدعم الدولي مشروطا بوجود إرادة سياسية فعلية ملموسة بين الأطراف لحل خلافاتها سلميا وتحقيق المصالحة الوطنية. ولهذا فإن ولاية بعثة

مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يجري تمديدها لفترة شهرين ونصف الشهر، على أن يكون مفهوما أن الأطراف ستتقيد بأحكام الفقرة ٤ من القرار. وإن مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، كما تنص الفقرتان ٥ و ٦، يقع برمته على عاتق الأطراف الليبرية.

ونــود بصــورة خاصة أن نعترف بدور البلدان الأفريقية التي قدمت القوات الى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية والدور الإيجابي الذي ما فتئت تضطلع به هذه الهيئة من خلال جهودها لإقامة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا. وإننا نشجعها على الاستمرار دون كلــل فــي الاضطلاع بولايتها واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحظر المفروض على إمدادات الأسلحة الى ليبريا.

كما نثني علــى بعثــة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على الطريقة التي أنجزت بها مهامها الصعبة ونشجعها على أن تزيد مــن تعاونها مــع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في اضطلاع كل منهما بولايتها. ويحدونا الأمل في أن يستمر المجتمع الدولي في الإسهام في عملية الســلام في ليبريا، لتخفيف الحالة الإنسانية لشعبها المعذب.

ويحدونا الأمــل فــي أن يتمكــن قادة الفصائل المختلفة الآن مــن التصــدي للحالة بأمانة. وعليهم ألا يسمحوا لهذه الفرصة، التــي قــد تكون فرصتهم الأخيرة، بأن تضيع. وعليهم أن ينصاعوا لنداء أهالي بلدهم وللمتحاربين في ليبريا الذين كلوا من الحرب، والذين سيرحبون بالتأكيد بالتنفيذ السريع لعملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لــي، سيــدي، أن أهنئكم على خدمتكم ممثلا لبلدكم في مجلــس الأمن في هذه السنة، والتي بلغت ذروتهــا فــي إدارتكم الماهرة للمجلس بصفتكم رئيسا له لهذا الشهر. إن مدة خدمتكم بيننا ارتقت إلى تتويج مناسب لمجال عملكم الدبلوماسي الطويل والمتميز وإننا سوف نفتقدكم.

تقترب ليبريا حثيثا من خطر أن تصبح إخفاقا آخر لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلم. لقد قيل مرارا وتكرارا إنه لا مكان لحفظة السلم عندما لا يوجد سلم للحفاظ عليه. ومن الواضح أن هذا هو الحال في ذلك البلد المعذب. فها هي فصائل الحرب الأهلية تنقسم إلى مجموعات متناهية الصغر وأكثر وحشية وأكثر حرصا على مصالحها الأنانية ولا هم لأعضائها سوى تعظيم الذات ونيل المكاسب الشخصية، والقتل لمجرد القتل والمخدرات. إن شعب ليبريا على وجه التحديد هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية. والثمن الذي يبدي المجتمع الدولي استعداده لدفعه لمساعدة هذا الشعب في هذا الجهد أوشك أن يبلغ حدوده.

في آخر مناقشة خاصة بليبريا في هذا المحفل، كان هناك بصيص أمل أتاحته الفصائل: هو الاجتماع في أبوجا. لكن ذلك الاجتمــاع تأجــل من موعد لآخر والنتائج التــي حققها فــي النهاية لا يمكن أن توصف إلا بأنهــا كانت متواضعة. وإن تغيب شارلس تايلور عن حضور اجتماع أبوجا كان في رأينا أمرا لا يغتفر.

واليوم، ها هي نفس الفصائل تلوح في وجه مجلس الأمن ببصيص أمل آخر. لكن كثيرين منا ضاقوا ذرعا بها. لقد صوتنا لصالح تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة شهرين ونصف آخرين. لكننا نصر على أن يتــم، خلال هذه الفترة، إنهاء الجدل المتعلق بمجلس الدولة في ليبريا وتنصيب هذا المجلس في نهاية المطاف، وأن يبدأ التقيد بوقف لإطلاق النار، وأن تفض جميع القوات الاشتباكات فيما بينها وأن يتم وضع جدول زمنــي جــدي متفــق عليه لمعالجة جميع الجوانب الأخرى لاتفاقات اكسومبو وأكرا، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح. من المفهوم أن الفصائل مهتمة بالإبقاء على البعثة في البلد، لا لأسباب اقتصادية فحسب بل أيضا لأغراض العلاقات العامة، لكن بلدي من جانبه - وقد ساهم لسنوات عدة حتى الآن بجنود في البعثة - سيكون من الصعب عليه جدا ألا يطالب بسحب هذه القوة، إذا لم يتم - بحلول أيلول/سبتمبر - الوفاء بالشروط الموضحة في الفقرة ٤ من منطوق القرار ١٠٠١ (١٩٩٥).

بطبيعة الحال، إذا تركت الفصائل بمفردها فإنها لا تستطيــع أن تحارب إلا لــدرجة معينة، أي لحين

استنفاد مواردها فقط. لذا، نؤكد مرة أخرى أهمية حظر الأسلحة الذي فرضه هذا المجلس على ليبريا. ونلاحظ بأسى أن الدعم الخارجي الذي وصفه الأمين العام بلباقة على أنه

"عدم وجود تنسيق" (S/1995/473، الفقرة ١١)

بين سياسات الدول المجاورة لليبريا يسهم في تمزيق ذلك البلد إربا إربا. وعلى سبيل الإشارة، كما تشير ديباجة قرار اليوم، فإن

"بذل مزيد من الجهود المتضافرة والمتناسقة من شأنه أن يساعد في دفع عملية السلم" (القرار ١٠٠١ (١٩٩٥)، الفقرة السادسة من الديباجة)

هو بمثابة طريقة مقنعة نقول بها لجيران ليبريا: كفاكم تدخلا، وكفوا عن مد الفصائل بالأسلحة. وتوقفوا عن السعي لتحقيق أهدافكم الشخصية على حساب سلم ليبريا.

هناك عنصر آخر يثير القلق في حالة ليبريا هو أوجه القصور في التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا. لقد نظرنا في السابق إلى الأداء المتوازي والمتضافر للقوتين كنموذج يحتذى بالنسبة لأسلوب التعاون، المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، بين بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة وقوة إقليمية في أنحاء أخرى من العالم أيضا. وبالتالي، فإن لمما يثير بالغ قلقنا أن هذا التعاون "لم يكن دوما مرضيا على الصعيد العملي" (S/1995/473، الفقرة ٢٠) على حد تعبير الأمين العام. إننا نحيي بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي تحملت عبء فريق الرصد التابع للجماعة، لكن ما يهمنا بشكل خاص هو أن يوفر فريق الرصد الأمن اللازم لمراقبي وموظفي بعثة الأمم المتحدة في إطار اتفاق كوتونو، كما حدد في الفقرة ١٢ من منطوق القرار الذي اعتمدناه قبل برهة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

لقد صوت بلدي مؤيدا تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. غير أنني أود أن أذكر ما يلي:

نشعر بقلق شديد لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقات السلم حتى الآن. وهذا يتعلق بصفة خاصة بترسيخ وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة. ونأسف لأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ما زالت تخضع لقيود عديدة في الميدان ولم تتمكن بالتالي من الوفاء بولايتها بطريقة مرضية.

ويحدونا الأمل في أن تسفر في النهاية المفاوضات الجارية فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وأطراف الصراع عن حل سلمي للصراع. وفي هذا السياق، تشكل الاجتماعات القادمة في أبوجا فرصة يجب ألا تبدد.

وبالرغم من أن شعب ليبريا هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية، فإن الجهود المستمرة لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتنسيق سياساتها الخاصة بليبريا ولتعزيز تنفيذ اتفاق أكرا، بما في ذلك التشديد في تطبيق حظر الأسلحة، ستلعب دورا حاسما. ونحن نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الدول الأعضاء في فريق رصد وقف إطلاق النار والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، جنبا إلى جنب مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، في الجهود الرامية إلى الإسهام في عملية السلم في ليبريا.

ومع ذلك، يجب أن يكون واضحا أن البعثة بمهامها وقوامها الحالي لا يمكن أن تستمر بطريقة مجدية إلا إذا مكنتها الظروف الحالية في ليبريا من الوفاء بولايتها. لذا، سيتعين على هذه البعثة أن تتحول إلى بعثة مساع حميدة إذا لم يظهر تقدم جوهري في عملية السلام قبل نهاية ولايتها الحالية. وفي هذا السياق، ستحاسب أطراف الصراع محاسبة عسيرة عن كل ما ورد حرفيا في القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه.

وعلى هذه الأطراف أن تقوم بتنصيب مجلس الدولة، وإعادة ترسيخ وقف شامل وفعال لإطلاق النار،

وتسريح جميع القوات ووضع جدول زمني متفق عليه لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى من الاتفاقات، ولا سيما، عملية نزع السلاح. ونحن نحث أطراف الصراع بقوة على أن تغتنم هذه الفرصة التي قد تكون الأخيرة.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.